تـنـمية الرافديـن

ملحق العدد 124 المجلد 39 لسنة 2020

العلاقة السببية بين بعض مؤشرات مناخ الاستثمار والاستثمار: العراق إنموذجاً 2004-2017

Causal Relationship Between Some Indicators of Investment Climate and Investment: Iraq as a Model 2004-2017

تهاني صالح مجبل

Tahany S. Mejbl
tahanysalehm@gmail.com

الدكتور مروان عبدالمالك ذنون

استاذ مساعد/قسم الاقتصاد

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الموصل

Marwan A. Thanoon(Phd)
Marthano2001@yahoo.com

تأريخ استلام البحث 2019/4/23

تأريخ قبول النشر 2019/9/18

المستخلص

بسبب الأزمات التي يعاني منها العراق، فقد تأثرت بيئته الاستثمارية بشكل كبير، ليصبح من البلدان الطاردة للاستثمار، لذا فهو يحتاج إلى جهود كبيرة وتحديات تتطلب دراسة وبحث ومعالجة في سبيل الوصول إلى نتائج إيجابية ملموسة، من خلالها يتم تحديد أهم الاختناقات التي يعاني منها اقتصاد البلد. وإن الوضع السياسي والأمني غير المستقر في العراق جعله بيئة غير ملائمة للاستثمارات، فضلاً عن انعدام البنية التحتية وعدم وضوح قوانين الاستثمار بالرغم من صدور قانون الاستثمار رقم 20 لسنة 1980 ومحاولات تعديله لاحقاً خصوصاً في عام 2006 إلا أن هذه التعديلات لم تكن مدروسة مما حالت دون تفعيله. وكل هذه المؤشرات حالت دون الإسهام في تشجيع المستثمرين المحليين وجذب المستثمرين الأجانب، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: *مؤشرات مناخ الاستثمار، الاستقرار السياسي، بيئة الأعمال، الاقتصاد العراقي.*

Abstract

The crises suffered by Iraq has affected its investment environment significantly, to become a repelling country for investment, so it needs to great efforts and challenges require study, research and treatment in order to reach tangible positive results, through which the most important bottlenecks suffered by the country's economy. The unstable political and security situation in Iraq has made it an unfavorable environment for investments, as well as lack of infrastructure and lack of clarity of investment laws despite the issuance of Investment Law No. 20 of 1980 Attempts to amend it later, especially in 2006, but these amendments were not studied, which prevented its activation. All of these indicators have prevented them from encouraging domestic investors and attracting foreign investors, thus achieving economic growth.

Keywords: *Investment Climate Indicators, Political Stability, Business Environment, Iraqi Economy.*

المقدمة

يعاني الاقتصاد العراقي أزمات خانقة واختلالات هيكلية حقيقية في جميع قطاعاته الحقيقية والمالية، وكان وراء ذلك جملة من المسببات منها غياب السياسة الاقتصادية المتزنة، وعدم وجود خطط مترابطة على المدى البعيد، فهذه الخطط او السياسات تنفصل وتتصل بحسب الظرف السياسي السائد في البلد، فضلاً عن الفساد واستنزاف موارد البلد في الحروب. وإن ما تواجهه الحكومة العراقية اليوم وهي تحاول انتشال الاقتصاد من مشاكله خصوصا في مجال الخدمات الاساسية ومعالجة النقص في الاستثمار والذي يتطلب مصادر تمويل سواء من الاستثمار المحلي او الاجنبي، كل ذلك يتطلب توفر وتهيئة بيئة استثمارية مناسبة وفعالة، يتم بها إقناع وجذب المستثمر للعمل في العراق.

مشكلة الدراسة

الاقتصاد العراقي يعاني من عدم توفر بيئة مناسبة بسبب عدم الاستقرار الأمني وتردي البنية التحتية، وعدم وجود سياسات واضحة في العراق، وانتشار الفساد الذي أصبح متجذراً بشكل كبير.

فرضية الدراسة

إن الحكومة العراقية غير قادرة على توفير بيئة استثمارية مناسبة وخلق قوانين ملائمة لحماية ودعم المستثمرين.

هدف الدراسة

الدراسة تهدف إلى القاء الضوء على مؤشرات مناخ الاستثمار وواقعها في العراق، وبيان اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه البيئة الاستثمارية فيه.

منهج الدراسة

اعتمدت على منهج التحليل الاقتصادي الوصفي في تحديد مفاهيم مؤشرات مناخ الاستثمار التي أقرتها المؤسسات والمنظمات الدولية، الى جانب المنهج القياسي لتقدير آثار بعض هذه المؤشرات في النمو الاقتصادي.

الاستعراض المرجعي لأهم الدراسات السابقة

يعد البحث في موضوع مؤشرات الاستثمار وتأثيرها حديثاً نسبياً، إذ لا يتوافر سوى دراسات محدودة تناولت الجانب النظري والتطبيقي له. وسنحاول استعراض أهمها:

أوضحت دراسة Kinda(2008) : أهم القيود التي تؤثر على مناخ الاستثمار وتعيق الاستثمار المحلي والاجنبي، مستخدمة بيانات 77 شركة في دول نامية مختلفة، وقد ركزت الدراسة على قيود البنية التحتية المادية والمالية ورأس المال البشري والمشاكل المؤسسية. وتوصلت إلى أن تحسن المؤشرات المالية والاقتصادية وتطوير البنية التحتية يزيد من فرص توافد الاستثمارات الاجنبية، ويشجع على الاستثمارات المحلية في البلدان النامية.

في حين اعتمدت دراسة سالم (2011): على النظرية الاقتصادية المتضمنة وجود علاقة إيجابية بين مناخ الاستثمار والمتغيرات الاقتصادية الكلية باستخدام اسلوب التحليل القياسي لتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية للفترة 1990-2010، وتوصلت إلى أن توافر الموارد الطبيعية يمنح الدولة ميزة في إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي بالاستفادة من هذه الموارد، واهمية الاستثمار الأجنبي في خلق فرص عمل ونقل تقنية الانتاج، وتحديث الصناعات المحلية، وتطوير القدرة التنافسية، وكذلك معنوية العلاقة الدالية عالية جدا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعزز مناخ الاستثمار، ويوجد أثر سالب لمتغيرات سياسية التوازن الخارجية ونمو السكان التي تتبعها المملكة في النمو الاقتصادي والموارد الطبيعية، وهذا لا يتفق مع فرضية الدراسة التي تنص على أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والسياسة المالية والنقدية وسياسة التوازن الخارجي والموارد الطبيعية والصادرات وعدد السكان ذو أثر موجب مع مناخ الاستثمار.

وركزت دراسة حمزة (2012): على معرفة مناخ الاستثمار في العراق وتحديد طبيعته نظرياً، وتوصلت إلى أهم المؤشرات التي تؤثر في بيئة الاستثمار العراقي هي القطاعات الحقيقية والمالية، وإن المسببات الرئيسة لعدم وجود بيئة استثمارية مناسبة فيه هو غياب السياسة الاقتصادية الحكيمة وعدم وجود خطط طويلة المدى لمعالجة الاختلالات الهيكلية وعدم وجود استقرار الاوضاع السياسية، مما جعل العراق من الدول الطاردة للاستثمار. وكذلك لابد من العمل على تعزيز مؤشر

سهولة الأعمال التجارية والحرية الاقتصادية والمخاطر القطرية والاستقرار السياسي ليكون حافزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى العراق. وعدّت دراسة الشريف ولمياء (2014): أن مناخ الاستثمار ينتج من تفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر بشكل كبير على ثقة المستثمر وملائمة مناخ الاستثمار في الدولة. وأهم ما توصلت إليه هو إن توفر مناخ الاستثمار المناسب في الجزائر يعد من العوامل الاساسية في جذب الاستثمارية المحلية والاجنبية. وهدفت دراسة حاجم وعبدالغفور (2014): إلى معالجة اهم مؤشرات تحسين مناخ الاستثمار وآثاره على الدول النامية، مع إشارة خاصة إلى العراق، حيث أوضحت العوامل التي تُعد محفزة للاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية، وكذلك المصاعب الاقتصادية التي تواجه البلدان بسبب ضعف مواردها المالية وعدم قدرتها على مواجهة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية ، فضلاً عن التركيز على عنصر الخبرة الفنية والتقنية. وتوصلت إلى أن توفير الحوافز والحماية القانونية يسهم بشكل كبير في استقطاب الاستثمارات الاجنبية التي تعد قائد عملية التنمية في الاقتصادات النامية بشكل عام وفي العراق بشكل خاص.

كما سلطت دراسة Kuznetsova&Vakulich (2016) الضوء على أهم الأدوات المنهجية لتقييم جاذبية الاستثمار في الاقتصاد وانشاء قاعدة بيانات لتحديد أهم الطرائق التي يقوم عليها مناخ الاستثمار بإجراء تحليل مقارن في اوكرنيا، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك أداتين رئيستين تستخدمان في تقييم مناخ الاستثمار فيها هما الائتمان وتصنيفات المؤشرات الاقتصادية، وإنه من المهم التركيز على التدخل الحكومي في إنشاء مناخ جاذب للاستثمارات الاجنبية التي تقود عملية النمو والتطوير في البلد. وهدفت دراسة فهد وجاسم (2017) إلى تحليل طبيعة وحجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة إلى العراق خلال الفترة الممتدة بين 2003 و 2014 مع الاشارة إلى أهمية تنويع مصادر الدخل والتقليل من مخاطر الاعتماد المفرد على الإيرادات النفطية التي تجاوزت 97% من إجمالي الإيرادات العامة في العراق، حيث توصلت الدراسة إلى أن عدم وجود استراتيجية مرسومة مسبقاً وواضحة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية حال دون جعل الاقتصاد العراقي مناخاً ملائماً لجذب الاستثمارات أو توجيه الاستثمارات التي دخلت القطاعات، واعتمدت هذه الدراسات على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. أما دراسة مروان ووحيد (2019): فإنها تحدثت عن انه في ظل العولمة اصبح العالم كله عبارة مساحة مفتوحة للمنافسة على جذب الاستثمارات، ولا تتمتع اي دولة بوضع احتكاري خاص بها، حيث أن المنافسة على أشدها، وقدرة أية دولة على كسب ثقة المستثمرين تتوقف على مقدرتها على توفير الظروف المثلى للمستثمر سواء من حيث الأمان والعائد والتسهيلات، وتبنت ماليزيا استراتيجية الطلب الخارجي كقائد للنمو FDI-Export-Led- Growth واتخذت مجموعة من السياسات والاصلاحات الاقتصادية كتوسيع برامج الخصخصة، تحرير التجارة وإزالة القيود لتوسيع السوق وتقديم المحفزات لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحسين النظام المؤسسي من أجل زيادة قدرتها التنافسية. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على موقع ماليزيا الحالي في مؤشرات التنافسية العالمية، وتشخيص أهم صفات مناخ الاستثمار فيها من استنتاج أهم العوامل التي تسهم في تحسين موقعها التنافسي في الأسواق العالمية، من خلال الاعتماد على منهج التحليل الاقتصادي الوصفي، في تحديد مفاهيم الاستثمار ومحددات مناخ الاستثمار التي أقرتها المؤسسات والمنظمات الدولية، والمنهج القياسي لتقدير آثار مناخ الاستثمار على معدل الاستثمار المحلي والأجنبي وتأثيرها على النمو الاقتصادي في ماليزيا. وتوصلت إلى ان المناخ المناسب للاستثمار شرط كافٍ لتحسين الوضع التنافسي في تحقيق نمو مستمر ومتصاعد في ماليزيا.

ونستخلص من الدراسات المذكورة آنفاً أن مناخ الاستثمار يمكن ان يتأثر بالكثير من العوامل والمؤشرات والسياسات المتبعة في الدول، وكذلك التنافسية العالمية على جذب الاستثمارات الخارجية وتحسين الاستثمارات الداخلية، وهذه الدراسات متعددة وتختلف من دراسة إلى أخرى، لكنها بصورة عامة تلتقي عند السياسات والأطر والتشريعات التي تجعل مناخ الاستثمار في دولة ما مناسباً أكثر من الأخرى.

موقع العراق في مؤشرات مناخ الاستثمار العالمي:

[1] مؤشر التنمية البشرية:

مؤشر التنمية البشرية هو مقياس موجز لتحديد التقدم طويل الأجل في البلدان، ويضم ثلاثة مكونات أساسية: حياة طويلة وصحية، والوصول إلى المعرفة والتعليم، ومستوى معيشي لائق. يعتبر العراق دولة "تنمية بشرية متوسطة"، مما يعني أنه في حالة جيدة في بعض النواحي، لكنه يحتاج إلى تحسين في حالات أخرى (تقرير التنمية البشرية الخاص بالعراق، 2016، 5)

الجدول (1)
أهم مكونات مؤشر التنمية البشرية في العراق لسنوات مختلفة

السنوات	قيمة مؤشر التنمية البشرية (قيمة)	نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي (بأسعار سنة 2011)	متوسط سنوات الدراسة (سنة)	سنوات التعليم المتوقعة (سنة)	توقعات الحياة عند الولادة (سنة)
2005	0.631	10.851	5.8	10.2	68.4
2010	0.649	12.581	6.4	10.2	68.5
2015	0.668	17.105	6.6	10.1	69.7
2016	0.672	18.446	6.7	10.1	69.9
2017	0.685	17.789	6.8	11	70

المصدر: بيانات البنك الدولي لمؤشر التنمية البشرية في العراق (2006- 2018)

بلغت قيمة مؤشر التنمية البشرية في العراق (0.685) عام 2017، وحصل على ترتيب (120) من اصل (189) دولة وإقليم. ارتفعت قيمة هذا المؤشر من (0.672) إلى (0.685) بزيادة قدرها (19.8%) بين عامي 1990و 2017. إذ ازداد العمر المتوقع عند الولادة بنسبة (3.9) سنة، وازدادت سنوات التعليم (3.6) سنة، وارتفعت سنوات الدراسة المتوقعة بمقدار(1.4) سنة. أما نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فقد ارتفع بمقدار(65.8%) خلال المدة نفسها.

[2] مؤشر سهولة الاعمال التجارية:

أن مؤشر البدء بالنشاط التجاري (Doing Business Iraq, 2019, 56) يقيس عدد الإجراءات والوقت والتكلفة ومتطلبات الحد الأدنى لرأس المال المدفوع. ومؤشر استخراج تراخيص البناء: يتتبع الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لبناء مستودع او مشروع ما، بما في ذلك الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة، وطلب وتلقي جميع عمليات التفتيش اللازمة والحصول على اتصالات والتعامل مع مؤشر تصاريح البناء ومتطلبات الشهادات المهنية. اما مؤشر الحصول على الكهرباء فإنه يقيس الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمين لشركة تجارية

للحصول على اتصال دائم بالكهرباء للمشاريع الجديدة. تسجيل الملكية ويفحص هذا المؤشر الخطوات والوقت والتكلفة المتضمنة في تسجيل العقار، مع افتراض حالة موحدة لرجل أعمال يريد شراء الأراضي والمبنى الذي تم تسجيله بالفعل وخالية من نزاع الملكية. فضلا عن ذلك، يقيس جودة الأرض ونظام الإدارة في كل اقتصاد. اما مؤشر الحصول على الائتمان: فيستكشف هذا الموضوع مجموعتين من القضايا قوة أنظمة تقارير الائتمان وفعالية قوانين الضمانات العينية والإفلاس وتسهيل الإقراض. أما حماية حقوق المستثمرين فيقيس قوة حماية المساهمين ضد إساءة استخدام أصول الشركات من قبل المدراء لتحقيق مكاسبهم الشخصية، وضمانات الحوكمة ومتطلبات شفافية الشركات التي تقلل من خطر الإساءة وسوء الاستخدام. وإن مؤشر دفع الضرائب يسجل الضرائب والمساهمات الإلزامية التي يجب على الشركات دفعها، والعبء الإداري المتمثل في دفع الضرائب والاشتراكات والامتثال لإجراءات ترحيل الملفات (استرداد ضريبة القيمة المضافة ومراجعة الضرائب). أما مؤشر التجارة عبر الحدود فإنه يسجل الوقت والتكلفة المرتبطة بالعملية اللوجستية لتصدير واستيراد البضائع. ومؤشر فرض القيود. في هذه المؤشرات الفرعية فإن العراق من الدول الاسوأ في سهولة الاعمال التجارية، وهي تشير إلى أنه من الصعب القيام بأي عمل تجاري. ومن الاصلاحات التي قام بها العراق لمعالجة هذه القضية ولأجل تحسين بيئة الاعمال التجارية) في عام 2018 سهّل العراق بدء النشاط التجاري من خلال الجمع بين إجراءات التسجيل المتعددة وتقليل وقت التسجيل للشركة. وكذلك حسّن من الوصول إلى المعلومات الائتمانية من خلال إطلاق سجل ائتماني جديد.

الجدول (2)

المؤشرات الفرعية لسهولة الاعمال التجارية في العراق للعام 2018

المؤشرات الفرعية لسهولة الاعمال التجارية	الترتيب العالمي	الدرجة العالمية
بدء النشاط التجاري	155	76.55
استخراج التراخيص	103	67.64
الحصول على الكهرباء	126	61.73
تسجيل الملكية	113	57.74
الحصول على الائتمان	186	0
حماية المستثمرين	125	46.67
دفع الضرائب	129	63.55
التجارة عبر الحدود	181	25.33
فرض القيود	143	48.02
حل الاعسار	68	0

(DoingBusinessIraq, 2019,4-54)

وقد احتل العراق المرتبة 168 من أصل 190 دولة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2018 الصادر عن البنك الدولي، ولمعالجة هذه المعضلة تم إنشاء هيئة الاستثمار الوطنية ولجان الاستثمار الإقليمية لتوفير المعلومات وتوقيع العقود وتسهيل عملية التسجيل للمستثمرين الأجانب والمحليين الجدد. يمكن أن تقدم دعم المستثمرين في الأمور المتعلقة بطلبات الحصول على تصاريح العمل والإجراءات الجمركية وتسجيل الأعمال.

[3] مؤشر الحرية الاقتصادية:

إن مؤشر الحرية الاقتصادية يهتم بالقضايا في أن يكون المجتمع حراً اقتصاديًا، ويكون للأفراد حرية العمل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بأية طريقة يشاؤون، هذه الحرية تحميها

الدولة. والعراق دخل في هذا المؤشر عام 1996 ليحصل على تصنيف بلغ (17.2من اصل 100 تمثل الحد الأقصى للحرية) واستمر هذا التصنيف المنخفض إلى عام 2001. وفي عام 2002 كان آخر ظهور للعراق في مؤشر الحرية الاقتصادية اذ حصل على تصنيف (15.6). حيث ان العراق لم يحصل على أي تصنيف لعام 2018-2019 وأوعز التقرير أن خروج العراق من هذا يرجع إلى الكثير من الأسباب أهمها: عدم الثقة بالبيانات والسياسات التي تتبعها الحكومة العراقية، حقوق الملكية غير المحمية بشكل جيد، وانخفاض القدرة الادارية للحكومة، وتأثر النظام القضائي في العراق بشكل كبير بالقوى السياسية والقبلية والدينية ، فضلا عن التحقيقات في الفساد والتي تأثرت سياسيا وجود الرشوة وغسل الاموال (Economic Freedom of the world, 2919, 6)

[4] مؤشر التنافسية الدولية:

يهدف مؤشر القدرة التنافسية للنمو إلى تحديد نوعية بيئة الاقتصاد الكلي وحالة المؤسسات العامة في البلد ومستوى الاستعداد التكنولوجي (تقرير التنافسية الدولية ،2018 ،12) . وعُدَّ العراق من الدول غير المصنفة في مؤشر التنافسية الدولية لعام 2018 بسبب عدم توافر أي من معايير قياس لهذا المؤشر المتمثلة بثلاثة معايير رئيسة يجب استخدامها:

1. جميع القطاعات التي يمكنها ان تعتمد اساليب المنافسة
2. فتح جميع الأسواق للمنافسة
3. وجود البيانات التي يمكن مقارنتها وتداولها دوليا.

هذه المعايير لا تنطبق على الواقع العراقي، إذ تفتقر اسواقه إلى المنافسة والجودة والنوعية التي يمكن أن تتنافس بها دولياً.

[5] مؤشر الاستقرار السياسي:

إن البلدان التي تعيش استقراراً سياسياً يمكنها أن تطبق برامج تنموية واستثمارية ناجحة، أما البلدان التي تعيش فوضى سياسية فإن مشاريعها الاستثمارية سيصيبها الفشل. (الظالمي وظاهر، 2015، 86) وقد عانى العراق منذ 1980 حروباً خارجية تبعها حروباً أهلية وصراعات سياسية عاصرها الإرهاب أسهمت جميعها في تبديد الثروة وهجرة العقول واصحاب رؤوس الاموال وغياب الخطط والبرامج الاقتصادية التي تطور وتسهم في تنشيط القطاع العام وإن توجه النظام السياسي إلى الاهتمام بالسلطة والتمسك بها وتسخير المال العام من أجل التسليح والدخول في حروب جديدة هو ما يعرقل ويتعارض بشكل كبير مع برامج البناء والتنمية. في تقرير مؤشر السلام العالمي لعام 2018 احتل العراق مواقع متدنية في مؤشر الاستقرار السياسي، إذ بلغ ترتيبه العالمي عام 2008 المرتبة 138وتراجع اكثر عام 2014 ليحتل المرتبة 159ثم تراجع اكثر في عام 2018 ليحتل المرتبة 161 من اصل 163 دولة وهذا يدل على عدم وجود استقرار سياسي. وإذا ما استمرت الحكومة في عدم معالجة العوامل المغذية للاضطرابات، بما في ذلك الفساد المستشري وإعادة الإعمار، ومعالجة الهجرة، فإن ذلك سيؤثر بشكل كبير على الاستثمار بجانبيه المحلي والأجنبي.

[6] مؤشر مدركات الفساد:

لم يدخل العراق في جدول مدركات الفساد في العالم إلا بعد عام 2003 بسبب استحالة الحصول على المعلومات، ومنذ ذلك التاريخ ولحد الآن احتل العراق نسباً عالية جدا من مدركات الفساد على الرغم من استبعاد 10 مؤشرات واعتماد 3 من أصل13 مؤشراً فرعياً له. في تقرير الشفافية الدولية لعام 2011، ويرى (77%) من المستطلعين العراقيين أن الفساد زاد على مدى

السنوات 2007-2010. كما غادر العراق الى الولايات المتحدة حوالي 65 مليار دولار من الأموال غير المشروعة للمدة 2003 و2010، مما يشير إلى الاحتيال على نطاق واسع والفساد والتهرب من الضرائب وغسيل الأموال (النزاهة المالية العالمية، 2012، 13). وأعلن ديوان الرقابة المالية الاتحادية أن تدفقات الاموال التي غادرت البلد تصل إلى حوالي 40 مليار دولار سنويا من خلال مخططات غسل الأموال التي تستخدم أنشطة البنك المركزي بسبب الفساد (تقرير مكتب المفتش العام، 2013، 5). وينتشر الفساد البيروقراطي في العراق على وجه الخصوص لأن القطاع العام لا يزال مسؤولاً عن الإدارة ولاسيما في بعض الجوانب الرئيسة للاقتصاد، مثل برنامج توزيع الغذاء في البلاد.

الجدول (3)
مؤشر مدركات الفساد وترتيب العراق العالمي للمدة 2004-2017

السنوات	مؤشر الفساد في العراق	ترتيب العراق في مؤشر الفساد العالمي	عدد دول العالم في مؤشر الفساد العالمي
2004	20	129	145
2005	22	137	159
2006	19	160	163
2007	15	178	180
2008	10	178	180
2009	5	176	180
2010	15	175	178
2011	18	175	182
2012	18	169	174
2013	16	171	175
2014	16	170	174
2015	16	161	168
2016	17	166	167
2017	18	169	180

(data.worldbank.org/country/Iraq 2019)

الانموذج القياسي:

تم الاعتماد على المؤشرات الآتية لإجراء اختبار العلاقة السببية بين المؤشرات التي تؤثر على البيئة الاستثمارية في العراق، إذ إن (GDP) معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، و (I) الاستثمار ، و(SPI) مؤشر الاستقرار السياسي، و (CPI) مؤشر مدركات الفساد، و (HDI) مؤشر التنمية البشرية. و(μ_t) حد الاخطاء العشوائية. كما تم إجراء اختبار لهذه العلاقة وإعتماد طريق أي المتغيرين يبدأ التأثير في الآخر، ولابد من الاشارة إلى أن وجود علاقة بين المتغيرات لا تعني وجود سببية أو اتجاهاً للتأثير(Gujarati, 2003, 696). يستخدم غالبا اختبار (Granger) للسببية، فلو كان هناك متغيران هما الاستثمار المتاح في العراق (I) ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي(GDP)، ولمعرفة اتجاه العلاقة السببية بينهما نستخدم المعادلتين الآتيتين:

$$I_t = \sum_{i=1}^{n} \varepsilon_t I_{t-1} + \sum_{j=1}^{n} \beta_t GDP_{t-1} + \mu_{1t} \dots\dots\dots (1)$$

$$GDP_t = \sum_{i=1}^{n} \gamma_t GDP_{t-1} + \sum_{j=1}^{n} \delta_t I_{t-1} + \mu_{2t} \dots\dots\dots (2)$$

تقدير وتحليل العلاقة السببية لكرانجر

جدول(4) تقدير العلاقة السببية لكرانجر لمؤشرات مناخ الاستثمار في العراق للفترة 2004-2017

The Direction the Relationship	F-Statistic	Lags	Results
CPI → SPI	10.030	1	يسبب علاقة ذات اتجاه واحد
SPI → HDI	11.520	1	يسبب علاقة ذات اتجاه واحد

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي 'EViews '10

وإن أهم اتجاهات العلاقة السببية لمؤشرات مناخ الاستثمار وتأثيرها على النمو الاقتصادي ومناخ الاستثمار في العراق

- وجود علاقة سببية احادية تتجه من مؤشر الفساد الى الاستقرار السياسي، أي أن الاستقرار السياسي يعتمد بدرجة كبيرة على معالجة آثار ومسببات الفساد في العراق وهذه حقيقة كبيرة يجب أن تمتثل لها السياسات والاستراتيجيات الحكومية لجعل الاستقرار السياسي يتحقق، وهو بدوره سيقود النمو الاقتصادي في البلد.
- هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من مؤشر الاستقرار السياسي نحو التنمية البشرية، وهذا الأمر ينعكس في أنه إذا تحقق الاستقرار ستزداد أهمية الاعتناء بالتعليم والصحة ودخل الأفراد ورفع مستواهم المعيشي فضلاً عن تطوير التعليم العالي والاهتمام بالبحوث والدراسات في معالجة مشاكل البلد، لذا إن توفر الاستقرار السياسي سيكون هناك سبب مهم للقضاء على الفساد في العراق وتحقيق مؤشرات نمو اقتصادية وحياتية جيدة.

ولابد من الاشارة إلى أن الاستثمار في العراق يتأثر بشكل سالب بمؤشر الاستقرار السياسي الذي يعاني من تدهور كبير. وعلى الرغم وجود الكثير من المعوقات منها معوقات إدارية وتشريعية وضعف الطاقة الاستيعابية وانتشار الفساد كما أظهرته العلاقة السببية وضعف البنية التحتية وانتاجية العنصر البشري، وتشتت القرارات المركزية وعدم وضوحا وقلة البيانات والمعلومات تؤثر في تدفق الاستثمارات الى العراق، إلا أن انعدام الأمن هو من أكثر العوامل المعيقة والطاردة للاستثمارات، فلا يمكن للمستثمر أن يخاطر بنقل رأس ماله وخبرته إلى بيئة يسودها الكثير من الازمات. رغم أن الحكومات العراقية المتعاقبة اولت بعد 2003 اولت اهتماماً كبيراً بتطوير التشريعات المشجعة للاستثمار بإقرار قانون رقم (13) وتعديله، وبذل الجهود الكبيرة في تهيئة مناخ مناسب للاستثمار إلا أنها لم تؤد الى زيادة استقطاب الاستثمارات الواردة الى العراق بالمستوى المطلوب والتي يمكن ان تعد عامل جيد لتطور الاقتصاد وتزيد معدلات نموه وتبعده عن شبح

الاقتصاد الريعي، ومع هذه الاجراءات لم تستطع من خلالها الحكومة المحافظة على الاموال الوطنية التي خرجت للاستثمار في الدول المجاورة. حيث بلغ تدفق الاستثمار الخارج من العراق كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي لعام 2012 (0.22) وعام 2017 (0.04) وهي اكثر بكثير من تدفقات الاستثمارات الواردة الى العراق للأعوام نفسها ففي 2012 (1.56) و انخفضت لتصبح سالبة (-2.62) في عام 2017. نتيجة للاضطرابات السياسية إذ أنه في عام 2018 وتحديداً في الانتخابات البرلمانية التي كان يشوبها الكثير من الشكوك فإن نسبة المشاركة الشعبية فيها كانت متدنية مما يدل على ضعف ثقة المواطن بالسلطة في العراق.

النتائج:

من المناقشة النظرية والبيانات التي نشرتها المنظمات والمؤسسات العالمية عن مؤشرات مناخ الاستثمار في العراق يمكن التوصل إلى أهم الاستنتاجات:

1- ان البيئة الاستثمارية ترتبط بكافة المؤشرات الاقتصادية والتي تتميز بعجز مقبول في الموازنة العامة ومعدلات منخفضة للتضخم وسعر صرف مستقر، بيئة سياسية مستقرة، وشفافية يمكن من خلالها التنبؤ بهذه البيئة لغرض التخطيط وهذا الامر غير متوفر في العراق حاليا.
2- وجود فجوة استثمارية أعلنتها وزارة التخطيط العراقية حول إعادة الإعمار والنهوض بالاقتصاد العراقي في ظل التوجهات الجديدة التي تطرحها، وهذه الفجوة لا بد من ملئها من مصادر محلية خاصة أو أجنبية، لذا يجب ان يتم العمل على تهيئة مناخ استثماري ملائم.
3- يمتلك العراق الكثير من الموارد الطبيعية والبشرية يمكنها ان تكون ركيزة أساسية لخلق بيئة جاذبة للاستثمارات سواء ما يتعلق بخصائص الثروة النفطية والغاز الطبيعي والخامات مثل الكبريت والفوسفات والكثير من المعادن الأخرى، فضلا عن الأيدي العاملة يمكن أن تعتبر حافزاً لقدوم الاستثمار الأجنبي كونها ذات مهارة جيدة و رخيصة الأجر، فضلا عن أن تزايد حجم السكان يمكن اعتباره سوقاً محلياً كبيراً.
4- أظهرت بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار ترتيبا متأخراً للعراق، لذا يجب أن يكون هناك تكاتف في الجهود لتقليص الروتين والبيروقراطية وغيرها، وأظهر أيضا مؤشر الاستقرار السياسي عبئا ثقيلا إذ تم وضع العراق في خانة البلدان الاكثر خطورة.
5- اعتماد العراق على مورد واحد بشكل كبير يعرضه لازمات كثيرة ويؤثر على البنية الاستثمارية ويجعل الانفاق الاستثماري متذبذباً وغير مستقر، فضلا عن تراجع الخدمات في الكثير من المرافق العامة من حيث الكم والنوع.
6- من حيث سهولة الاعمال التجارية فإن هناك تأخيراً كبيراً في الحصول على تراخيص الاستثمار وغياب المحاكم في حل النزاعات التجارية جعل هذا البلد طارد للاستثمار الاجنبي بشكل كبير.
7- الحروب والنزاعات التي خاضها العراق وتدمير كامل للكثير من البنية التحتية وفوضى اتخاذ القرارات السياسية وعدم وضوحها جعل بيئة التخطيط فيه غير قادرة على دراسة الواقع العراقي.

التوصيات

1. من أجل خلق بيئة استثمارية مناسبة في العراق يجب أولاً معالجة الفساد الإداري والاقتصادي عن طريق اتخاذ خطوات جادة في تشخيص المفسدين وفضح أعمالهم في الوسائل المرئية والسمعية وزيادة التوعية حول مضار الفساد السلبية على الاقتصاد المحلي. واتخاذ تدابير صارمة مناهضة للفساد والقيام بإصلاحات في القوانين والتعليمات الحكومية الهدف منها

تقوية الجسم لمنع المرض من التمكن منه. تفعيل دور القانون والنظام واتخاذ الإجراءات القانونية ومصادرة الأموال التي اختلسوها وحبسهم ومنع سفرهم إلى الخارج.

2. إجراء إصلاحات يكون هدفها الأول استعادة ثقة المواطنين والمستثمرين بأموالهم، والحد من هروب النقد الأجنبي ورؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج والحد من النفقات الاستهلاكية الحكومية.
3. تقديم المزيد من المحفزات لاستقطاب المستثمر الأجنبي عن طريق توسيع الإنفاق على التعليم والصحة والبنى التحتية لرفع مستوى الإنتاجية، وتحسن القوانين والأنظمة وزيادة الشفافية كونه يتكامل مع المستثمر المحلي Growing-In ويسهم في تسريع النمو الاقتصادي.
4. إن تحسين مستوى التعليم وزيادة فرص التدريب يرفع من كفاءة استغلال الموارد المحلية.
5. خلق نوع من التعاون والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وبين الداخل والخارج له دور مهم في إعادة توزيع الموارد بما يضمن تحقيق أقصى المكاسب للعراق ومحيطه الاقليمي.
6. العمل على إيجاد بيئة سياسية مستقرة، وتقليص عدد الأحزاب يساعد كثيراً في رسم سياسات تنموية واضحة ويقلل من الهدر والضياع في الموارد المحلية والأجنبية

المصادر

اولا -المصادر باللغة العربية:

1- تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية، 2019، الصادر عن معهد التراث
2- العراق في مؤشر مدركات الفساد في تقرير منظمة الشفافية الدولية- اضواء ومعالجات، العدد السادس، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، 2018.
3- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، 2018، المجموعة الاحصائية السنوية، بغداد، الجهاز المركزي للإحصاء.
4- جمهورية العراق، وزارة المالية، 2017 ، الموازنة الاتحادية للعراق ودائرة الموازنة.
5- المطوري، احمد جاسم، السالم، احمد جابر، تحديات الاستثمار في البنية التحتية في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية،2017، جامعة البصرة، العدد 12.
6- الظالمي، رشيد باني وظاهر غسان طارق، اشكالية العلاقة بين التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في البلاد النامية (العراق إنموذجا، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، 2015، جامعة المثنى، المجلد الخامس، العدد 1
7- مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الاقليات، ازمة النزوح في العراق، 2016.
8- جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين، 2015
9- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، 2014، المجموعة الاحصائية السنوية 2010-2013 ، بغداد، الجهاز المركزي للاحصاء.
10-جمهورية العراق، وزارة المالية، 2013، احصاءات الضرائب في العراق، بيانات غير منشورة، بغداد، الهيئة العامة للضرائب.
11-جمهورية العراق، وزارة المالية، مكتب المفتش العام، 2013 ,www.finsp.gov.iq
12-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، 2012، المجموعة الاحصائية 2010-2011 ، بغداد، الجهاز المركزي للاحصاء.

13-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، 2010، التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق، وزارة التخطيط بيت الحكمة.
14-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، 2009، خطة التنمية الوطنية 2010-2014
15-اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا)، اعادة اعمار العراق، الرؤية العربية لتحديد المرحلة الانتقالية، 2003، نيويورك، الامم المتحدة.
16-زكي، رمزي، 1998، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل الاخطار والمشكلات الرأسمالية المعاصرة، الكويت، عالم المعرفة.

ثانيا - المصادر باللغة الانكليزية:

1. Doing Business 2019- Training for Reform-16th Edition.
2. Economic Freedom of the world: 2019, Annual Report.
3. Economic Freedom of the world: 2018, Annual Report, September,25,2018
4. index Economic Freedom, 2018, the Heritage Foundation, www.heritage.org/index/pdf/2018/book/index_2018
5. The Global Competitiveness Report 2018./www.weforum.org/gcr.
6. Global Peace Report 2018; Measuring peace in a complex world.
7. Corruption Perception index 2018, www.tronsparency.org/cpi
8. Iraq Human Development Report 2014-Iraq youth challenges and opportunities: www.iq.undp.org
9. Guntre, D. Frankr, 2013,Challenges Financing the reconstruction of Iraq, lehignuniversity.
10. World Investment report 2012 FDI Policies, for Development national and international economies implication for Development, New York and genera, united nation.
11. https://data.albankaldawli.org/country/iraq